

الصفات المشتقة وعلاقتها بتحديد الزمن من خلال السياق، شعر الشريف الرضي أنموذجاً

د. نجاة الصغير علي قرابيل- كلية التربية - بالزاوية - جامعة الزاوية

المخلص :

تسعى هذه الدراسة إلى بيان أهمية التراكيب الاسمية في تحديد زمن الجملة؛ لأننا لاحظنا أن أغلب النحاة عند دراستهم للزمن ينصب جُلَّ اهتمامهم على الفعل وتراكيبه المختلفة، ولا يعطون أهمية كبيرة للاسم والتراكيب الاسمية (الملحقة بالفعلية)؛ ولو ذكرت تكون عبارة عن إشارات مختصرة في نهاية حديثهم عن الزمن النحوي ومن أهم الصيغ الاسمية التي حددت زمن الجمل الصفات المشتقة

Summary

This study seeks to demonstrate this importance of the nominal structures in determining the time of the sentence, as we have noticed that most grammarians, when studying the time, focus most of their attention on the verb and its various structures, and they do not give great importance to the nominal structures, (attached to the verbs) and if mentioned they are signs a brief summary at the end of their talk about the grammatical time, and one of the most important nominative for reulas that determined the time of .sentences is derived adjectives.

المقدمة:

يُقصد بالصفة هنا ما هو مشتق من الفعل ليفيد وصفاً مُخصصاً، مثل : اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وصيغة المبالغة؛ وعندما شابته الصفة بأنواعها الاسم في أمور كثيرة مثل: الإعراب، وقبلت ما يقبله من علامات ووقعت موقعه في كتب النحاة قديماً وحديثاً باستثناء ما وصفه الدكتور تمام حسان عندما اقتراح التقسيم السباعي للكلام⁽¹⁾، حيث وضع للصفة قسماً خاصاً؛ نظراً لما بينها وبين الاسم من فروق.

ومهما يكن من شبه بين الصفة والاسم في الشكل والإعراب ؛ إلا أن هناك شبه للصفة مع الفعل في المعنى، وبخاصة من حيث الزمن، وهذا ما سنحاول الإشارة إليه من خلال دراسة اسم الفاعل ، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة مدى علاقتها بالدلالة على الزمن من خلال السياق في ترتيب مختلفة من شعر الشريف الرضي.

والشريف الرضي هو: محمد بن أبي أحمد الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق، بن محمد الباقر بن علي زيد العابدين بن الحسين، بن علي بن أبي طالب⁽²⁾.

أولاً - اسم الفاعل: اختلف البصريون والكوفيون في تسمية اسم الفاعل؛ وقد استقر في كتب النحو هذا المصطلح وهو مصطلح بصري: بينما عُرف عند الكوفيين بـ (الفعل الدائم)⁽³⁾.

وقد عرّفه النحاة تعريفات متعددة كلها تصب في بوثقة واحدة مع فروق بسيطة ، ومن ذلك قول سيبويه: " هذا باب من اسم الفاعل ، الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه معنى ما أردت في (يفعل) كان نكرة منوناً ، وذلك قولك : هذا ضارب زيدا غداً، فمعناه وعمله مثل : هذا يضربُ زياداً غداً، فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك ونقل هذا ضارب عبد الله الساعة ، فمعناه وعمله مثلك هذا بضرب زيدا الساعة ، وكان زيدٌ ضارباً إياك؛ وإنما تحدث - أيضاً - عن اتصال فعل في حال وقوعه ، وكان موقفاً زيدا، فمعناه وعمله كقولك : كان بضرب إياك ويوافق زيدا ، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً"⁽⁴⁾ ، والواضح من قول سيبويه أنه لا بد من توقّر قرينة تدل على الزمن.

وعرّفه الأزهري بأنه : " ما دلّ على الحدث والحدوث وفاعله"⁽⁵⁾ ، ومن ذلك ما جاء في الهداية أن اسم الفاعل هو : "اسم يدلُّ على من صدر عنه الفعل بمعنى : الحدث، لا الثبوت ، ويشقُّق من المضارع المعلوم ويعمل عمل فعله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ومعتمداً على المبتدأ ، أو الحال أو همزة الاستفهام، أو حرف النفي، أو الموصوف"⁽⁶⁾.

وعرّف بأنه: "صفة تؤخذ من الفعل المعلوم، لتدل على معنى وقع من الموصوف بها، أو قام به على وجه الحدوث لا الثبوت ككاتب ومجتهد"⁽⁷⁾.

وعرّفه عباس حسن بأنه: "اسم مشتق يدل على معنى مجرد حادث وعلى فاعله فلا بد أن يشتمل على أمرين معاً هما: المعنى المجرد الحادث، وفاعله مثل: (زاهد) وكلمة (عادل) في قول القائل: جنني بالنمر الزاهد، أجيئك بالمستبد العادل"⁽⁸⁾.
ومن تعريفات النحاة السابقة نجد أنهم ذكروا في اسم الفاعل: إنه اسم يدل على الحدث والذات التي قامت بهذا الحدث ولما كان كذلك، أي: حدثاً وفاعلاً لذلك الحدث لم يخل من تصوّر فكرة الزمن فيه.

فاسم الفاعل إذا كان غير منون مضاف إلى ما يليه دالّ على الماضي؛ أما إذا كان منوناً وما بعده منصوب، أي: نصب معموله دلّ على الحال أو الاستقبال، وبالنسبة للدلالة على الحال أو الاستقبال فإنه "لا بُد من وجود قرينة تحدد الحال أو الاستقبال، أما إذا لم توجد فهو عندها صالح للزمنين، وأنت مصيب في أيهما قدرت..."⁽⁹⁾.

غير أن الأفضل في هذه الحالة ترجيح كونه للحال؛ فهو يُعبر عن أن الحدث حاصل في الزمن الحاضر ويستمر إلى المستقبل، قال المبرد: "...فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع أو ما تفعله بعد ولم يقع جرى مجرى الفعل المضارع وتقديره؛ لأنه في معناه وذلك قولك: زيد أكل طعامك الساعة، إذا كان في حال أكل، وزيد أكل طعامك غداً..."⁽¹⁰⁾، فقرينة (الساعة) قرينة ظرفية حددت الزمن الحاضر، وقرينة (غداً) قرينة ظرفية عينته للمستقبل القريب، وغير ذلك من القرائن التي تساعد على تحديد زمنه الحال أو الاستقبال.

أما بالنسبة لدالاته على الماضي، فقد جاء في دراسة⁽¹¹⁾ تبين أنواع التعبير عن الزمن الماضي بهذه الصيغة؛ أي صيغة "فاعل" ببعض النقاط وهي كما يأتي:

- 1- التعبير عن وقوع الحدث في الزمن الماضي دون تحديد زمني إذا استعمل مضافاً إلى معموله بقرينة السياق التي تدل على الماضي.
- 2- التعبير عن وقوع الحدث واستمراره في الزمن الماضي بلا انقطاع إلى وقت الحديث.

3- التعبير عن استمرار الحديث في الماضي البعيد.

4- التعبير عن الماضي البعيد المنقطع.

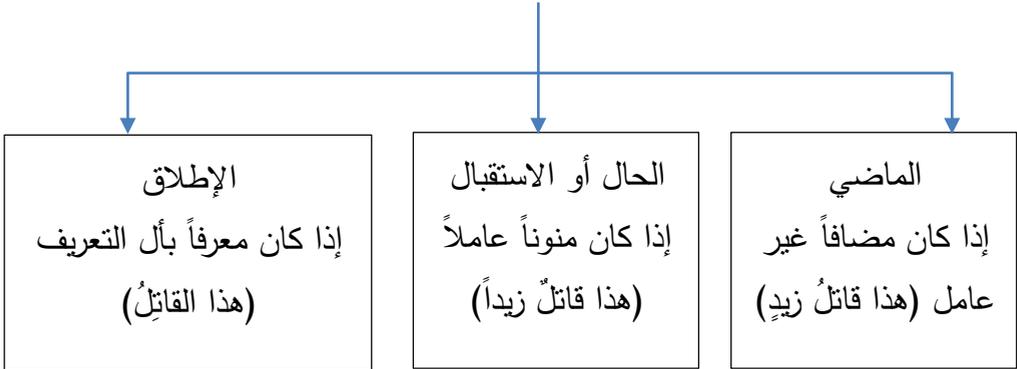
أما إذا كان اسم الفاعل في السياق مقترناً بالألف واللام، فيرى جمهور النحاة أن زمنه في هذه الحالة مطلق، فهو عندهم يصلح أن يكون ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، يقول الجرجاني: "اعلم أنك إذا ألحقت الألف واللام تغييراً لحكم وذلك أن قولك الضارب، بمعنى الذي يضرب، فيعمل في كل حال، نقول: هذا الضارب زيداً أمس،

وهذا الضارب زيداً الآن، وغداً، وذلك أن اسم الفاعل هُنَا قائم مقام الفعل، فهو اسم لفظاً فقط، وإنما عدلوا عن لفظ الفعل إلى اسم الفاعل كراهية أن يدخل الألف واللام على لفظ الفعل" (12).

وقال ابن عقيل: "إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل ماضياً ومستقبلاً وحالاً؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل؛ إذ حقّ الصلة أن تكون جملة فنقول: الضارب زيداً الآن، أو غداً أو أمس" (13)، وإلى مثل هذا يذهب عباس حسن بقوله: "وإن كان اسم الفاعل مقترناً بأل الموصولة فإنه يعمل مطلقاً بغير تقييد بزمن معين.. وإن القرينة وحدها نحو: (أمس، اليوم، غداً) هي الكفيلة بكشف زمن اسم الفاعل المعرف بأل التعريف" (14).

فالدلالة الزمنية لاسم الفاعل داخل السياق لم تكن لتتحقق لو كان كلمة مفردة خارج السياق، وقد اتفق البصريون والكوفيون على دلالاته الزمنية داخل السياق وإن اختلفوا في التسمية، ويكون زمن اسم الفاعل في السياق على الشكل الآتي: (15)

زمن اسم الفاعل في السياق



فالدلالة الزمنية واضحة في اسم الفاعل ويمكن ملاحظتها وتحديد جهتها الزمنية وفقاً للسياق اللغوي الذي وضع فيه، فجاء دالاً على الحاضر أو الحال في قول الشريف الرضي:

راحِلٌ عنكَ وهو يرفُبُ لقياكِ إلى الحولِ عن علاقةٍ صبَّ (16)

فـ (راحل) اسم فاعل من الفعل (رَحَلَ) يدلُّ هنا على الحال؛ لأنه يشبه الفعل الحاضر، فهو بمعناه أي (يرحل) وهو خبر لمبتدأ محذوف، ودلَّ هنا على وصف

وقوع الحدث في الحال؛ حيث يصف حاله عند رحيله عنه، وهناك قرينة لفظية دلت على تخصيصه للحال في الجملة الحالية (وهو يرقب).
أما قوله:

جَاعِلٌ قَسْوَةَ الوَعِيدِ عَلَى الأَيَامِ عَبْدًا لَرَقَةَ المِيعَادِ (17)

فاسم الفاعل (جاعل) مشتق من الفعل (جَعَلَ) وهو هنا دال على الحال والاستقبال؛ لأنه منون ما بعده منصوب، حيث نصب مفعولين (قسوةً، وعيداً) وليس هناك قرينة معينة تصرفه لأحد الزمنين.
وجاء دالاً على المستقبل في قوله الرضي:

أَتَارِكٌ أَرْضَنَا؟ فَقُلْتُ لَهُمْ أَنْجِدْ قَلْبِي وَأَعْرِقِ الجَسَدَ (18)

فاسم الفاعل (تارك) مجرد من (أل) اعتمد على همزة الاستفهام فعمل عمل فعله حيث نصب المفعول به (أرض)؛ وهو من الفعل (ترك) يدل على وقوع الحدث في المستقبل؛ لأنه جاء في سياق الاستفهام، فهو يستفهم عن شيء لم يحدث بعد؛ ولكن هذا الحدث سوف يحدث في المستقبل.
وجاء دالاً على الماضي في قول الرضي:

وَلَا تَعْنُو الرُّعَاةَ لَذِي حُسَامٍ إِذَا لَمْ يَكُن رَاعِي رُعَاءِ (19)

فجاء اسم الفاعل (راعي) دالاً على وقوع الحدث في الزمن الماضي؛ لأنه مضاف غير عامل، وكذلك المعنى دل على الماضي، أي: لا تخضع ولا تنقاد في الحاضر والمستقبل- إلا لمن كان ملك الملوك؛ أي كان متصف بهذه من قبل ومستمر إلى لحظة التكلم، ودل على الزمن المطلق في قوله:

أَنَا القَائِلُ الموموقُ من كلِّ نَاطِرٍ إِذَا صَلَّصْتُ للسامعينِ غَرَائِبِي (20)

وقوله:

أَنَا القَائِلُ المحسودُ قولِي من الورى علوتُ وما يعلو عليَّ مقال (21)

فاسم الفاعل (القائل) المعرف بـ (أل) من الفعل (قال) في كلا البيتين لم يقتصر على زمن معين؛ بل يؤكد اتصافه بهذه الصفة في جميع الأزمنة؛ فدلّ على زمن مطلق غير مقيد بجهة معينة فلم ترد قرينة تصرفه للماضي أو الحاضر أو المستقبل. وبذلك يمكن القول: إن دلالة اسم الفاعل على الزمن تعتمد اعتماداً كلياً على السياق والقرائن الواردة فيه.

ثانياً — الصفة المشبهة : جاء في تعريف للصفة المشبهة بأنها : "الصفة المصوغة لغير تفضيل من فعل لازم لإفادة شبه الحدث إلى الموصوف بها، دون إفادة معنى الحدث" (22)؛ فأحوال الفاعل متفاوتة بين الاستمرار والتجدد؛ لذلك اقتضت الصفة المشبهة على أحوال الفاعل الثابتة، فقيدت بالفعل اللازم، وقيدت بدلالة الاتصاف بالمصدر أي : إنها تدلّ على معنى (ذو + المصدر) فـ (حسن) معناه (ذو حسن) وهي بهذا تماثل اسم الفاعل؛ مما جعل بعض الدارسين يقول: بأنها صيغ لاسم الفاعل الدالة على الحالة الثابتة المستمرة (23)، وسميت بالمشبهة لشبهها باسم الفاعل في كثير من الأمور (24)، كالإعراب، والتذكير والتأنيث، والتنثية والجمع، والتعريف، كما تشبه اسم الفاعل في دلالتها على معنى قائم بالموصوف؛ غير أن الفرق بينهما أن اسم الفاعل يدلّ على من قام بالفعل على وجه الحدث والتعبير والتجديد كما أشرنا سابقاً. وهي تدلّ على من قام بالفعل على وجه الثبوت في الحال أو الدوام، ولا يعني الثبوت بالضرورة والاستمرار، فالكلمات (فرح، كريم، غضبان) كلّ منها وصف ثابت في موصوفها، ولكنها ليس من الضروري أن يستمر هذا الثبوت، بل قد يكون ثبوتاً على الحال أو ثبوتاً على الدوام، يقول السيوطي: "لا توجد ثابتة في الحال سواء كانت موجودة قبله أو بعده، فإنها لا تتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل، أم ما يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ويستعمل في الأزمنة الثلاثة، ولذلك إذا قصدنا بالصفة معنى الحدث أتى بها على زنة اسم الفاعل؛ فيقال في حسن حاسن، فحسن هو الذي ثبت له الآن، أو غداً وفي قوله تعالى: (وَصَائِقُ بِهِ صَدْرُكَ) (25) فعدل عن ضيق إلى ضائق ليدلّ على عروض ضيق وكونه غير ثابت في حال" (26)، فإذا أردت أن تحول الصفة المشبهة من الدلالة على الثبوت إلى الحدث حولتها إلى اسم الفاعل؛ أي "إنك إن أردت ثبوت الوصف قلت: (حسن) وإن أردت حدوثه قلت: (حاسن) ولا تقل: (حسن) (27)، أي أنّ أهم فرق بين الصفة المشبهة وسام الفاعل هو كونها تدلّ على الثبوت، بينما يدلّ اسم الفاعل على صفة متجددة، كما أنها لا تكون إلا للمعنى الدائم الملازم لصاحبها في كل الأزمنة، مثل : عصام حسن الخلق، فـ (حسن)

صفة لخلق عصام لازمته على الدوام في الماضي والحاضر والمستقبل ؛ إلا إذا وجدت قرينة تدلُّ على خلاف الحاضر كأن تقول: كان خالدٌ حسناً فقبِح؛ أما اسم الفاعل فلا يكون إلا لأحد الأزمنة الثلاثة كما أشرنا سابقاً.

أما بالنسبة لدلالة الصفة المشبهة على معنى الزمن ، فقد وقع خلاف بين العلماء حول ذلك حيث ذهب السيرافي إلى أنها أبداً بمعنى الماضي (28)، أي تكون للماضي. أما ابن السراج فلا يراها إلا للحال، فيقول: "واعلم أن حسناً وما أشبهه إذا عملته عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لماضي، ولا لما يأتي؛ تريد به إلا الحال؛ لأنه صفة، وحق الصفة صحة الموصوف" (29).

كما لاحظ ابن يعيش دلالة الزمن الحالي في هذا البناء ، فقال: "هذه الصفات وإن كانت من أفعال ماضية ، إلا أن المعنى الذي دلت عليه أمر مستقر ثابت متصل بحال الإخبار ألا ترى أن الحسن ، والكرم معنيان ثابتان ، ومعنى الحال أن يكون موجوداً في زمن الإخبار.... فإن قصد الحدوث في الحال جيء باسم الفاعل الجاري على المضارع الدال على الحال أو الاستقبال ، وذلك قولك : (هذا حاسنٌ غداً) ، أي: سيحسن و(كارمٌ الساعة) (30)، وإلى مثل هذا القول ذهب عبد القادر الجرجاني ، حيث قال: " وقالوا إن هذه لا تكون بمعنى الماضي، ولا بمعنى المستقبل، فلا يُقال: "زيد حسن، يُراد حسن قد كان وانقطع ولا (زيد حسن أبوه غداً) على معنى سيحسن ولا زيد حسن غداً، لا فصل بين أن تذكر مُعملاً في الظاهر، وبين أن تذكر غير معمل في أنه لا يحتمل الاستقبال قالوا: إذ هذه صفات وحق الصفة أن تتبع الموصوف" (31).

أما ابن الحاجب فقال: "والذي أرى أن الصفة المشبهة، كما أنها ليست موضوعة للحدث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأن الحدث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليها فليس معنى (حسن) في الوضع إلا (ذو حسن) سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة ولا دليل في اللفظ على أحد القيدتين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة، لأنك حكمت بثبوته، فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة، لأنك حكمت بثبوته، فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة، إلا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها" (32).

ويمكن أن نستنتج من أقوال العلماء السابقة: أن دلالة الصفة المشبهة على الزمن توضحها كل الآراء السابقة وأغلب هذه الآراء يؤكد دلالتها على حدث ماضٍ مستمر للحال أو متصل بالحال، أو حدث دائم مستمر إلى وقت الحال.

وقد تنبّه الرضي الاستربادي إلى علاقة السياق بتحديد معنى الزمن في الصفة المشبهة، فذهب إلى القول: "إن إفادة الثبوت والدوام، أمر يحتاج إلى تدقيق؛ لأن معنى (حسن) في الوضع (ذو حسن) سواء كان ذلك في أحد الأزمنة أو في جميع الأزمنة، ولا يحتمل اللفظ أي دليل على التحديد فهو مطلق على الزمان بلا قرينة، وقد يتصرف إلى زمان محدد بقرينة مثل: (كان حسناً) فالدلالة للماضي أو (سيصير حسناً) فالدلالة للاستقبال، أو هو (الآن حسن) للدلالة على الحاضر" (33).

وبدلالة الصفة المشبهة على كل الأزمنة متى ما وجدت القرائن الدالة، لا يصرفنا عن النظر إلى ما تحمله الأبنية من دلالات (34) تختلف عن دلالة بعضها فصيغة (فعل) يدل على الأمور التي تزول وتتحدد، و(أفعل) على الثبات، و(فعلان) للمتغير وتشترك أوزان (فَعَلٌ - فُعِلَ، فَعَالٌ، فَعُولٌ - فُعَالٌ - فَعِيلٌ) في الدلالة على التغير، وتحديد الزمن بالقرائن؛ أما أوزان (فَعِيلٌ - فَعَلٌ - فِعِلٌ) تدلُّ على الثبوت والفراغ الزمني (35)، كقول الرضي:

فَكَانَ مَجْدَكَ بَارِقٌ فِي مَرْئَةٍ قَبْلَ الْعَيُونِ وَعُورَةٌ فِي أَدْهَمِ (36)

ففي هذا البيت جاءت الصفة المشبهة على وزن (فاعل) وهي (بارق)؛ لأنها هنا تدلُّ على صفة غير ثابتة؛ أي أن السحاب قد يكون ذا برق، أو غير ذلك؛ أي بدون برق؛ لذلك جاءت على وزن (فاعل) وهذا من حيث معنى المفردات، أما من حيث الزمن فهو يدل على استمرار الحدث في الحال والاستقبال. وبذلك يكون القول: إن الصفة المشبهة تعتمد اعتماداً كلياً على السياق والقرائن في تحديد الزمن ولا تقتصر على قاعدة معينة.

ثالثاً — اسم المفعول : اسم المفعول نوع من أنواع الصفة يشتق من الفعل المبني للمجهول للدلالة على وصف من يقع عليه الفعل (37)، أي أنه صيغة صرفية تؤدي وظيفة الفعل في الجملة، ومن خلال تتبع هذه الصيغة يتضح أنها تُساوق اسم الفاعل؛ أي له ما لاسم الفاعل، قال ابن مالك: (38)

يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاوُلٍ

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ الْفَاعِلِ

وسبب ذلك أنه جار مجرى الفعل الذي جرى عليه اسم الفاعل وهو الفعل المضارع، وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش بقوله: " اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل؛ لأنه مأخوذ من الفعل، وهو جار عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، كما أن اسم الفاعل كذلك، فمفعول مثل: يفعل، كما فاعلاً مثل: يفعل" (39)، وهذا ما يتعلق بتعريفه وعمله، أي: الشكل والمثني والعمل، أما دلالاته على معنى الزمن فقد جاءت واضحة في أقوال بعض النحاة، ومن ذلك قولهم: " فدلالته على الماضي تكون حين يُضاف بقله إلى مرفوعه" (40)، وجاء في شرح الكافية قوله " وليس في كلام المتقدمين ما يدلُّ على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول؛ لكن المتأخرين كأبي عليٍّ ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل" (41).

وبناءً على ما قلناه سابقاً على دلالة اسم الفاعل عن الزمن يمكن أن تختصره في اسم المفعول؛ وذلك لأن مكونات دلالتهم على الزمن متشابهة وأهمها: أنه إذا أُضيف دَلَّ على الزمن الماضي، وإذا نوّن دَلَّ على الحال أو الاستقبال، ويتعين لأحدهما بفضل القرينة اللفظية كالظرف، وقد يكون السياق مُجرّداً من هذه القرينة، فيعتمد حينها على القرينة الحالية. أمّا إذا عُرِّفَ بـ (أل) التعريف فيكون صالحاً للماضي أو الحال أو الاستقبال، فالقرينة والسياق هما اللذان يحددان ذلك، وسنوضح ذلك ببعض الأمثلة من ديوان الشريف الرضي كقوله:

وَيَدُّ لِلدَّهْرِ مَوْهُوبٌ لَهَا إن ساءَ الدهر يوماً وألاماً (42)

فـ (موهوب) اسم مفعول من الفعل (وَهَبَ) واسم المفعول نعت سببي ليد، يدلُّ على وقوع الحدث في الحال والاستقبال؛ لأنه لم يحدد بقرينة معينة تصرفه لأحد الزمنين. أما قوله:

وَمَسْووقٍ عَاطِرٍ يُسْعَى بِهِ حَلْفَ مَحْمُولٍ عَلَى غَيْرِ وَطَأ (43)

فاسم المفعول (مسوق) من الفعل (ساق) دل على وقوع الحدث في الحال؛ وذلك لأنه يصف الموقف حال حدوثه؛ كما توجد قرينة لفظية وهي الفعل (يسعى) التي زادت من تأكيد المعنى. أمّا قوله:

وَكَيْفَ يَسُرُّ الْفَطْرُ مِنْ عَاشِ دَهْرَهُ بعنوان معرّوق الجنانِ شاحب (44)

فجاء اسم المفعول (معروق) من الفعل (عَرَقَ) دالاً على وقوع الحدث في الماضي لوجود القرينة (عاش) الدالة على الماضي، وقد يكون الحدث مستمراً إلى حال حكاية الموقف؛ لأنه حسب المعنى يوضح اتصاف المتحدث عنه بهذه الصفة مدى حياته.

رابعاً — صيغ المبالغة : ويطلق عليها- أيضاً - أمثلة المبالغة ، وهي أسماء تشتمتق من الأفعال للدلالة على معنى اسم الفاعل بقصد المبالغة (45) ، وقد ربط النحاة بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة في العمل والشروط، وإن كانت صيغ المبالغة تدل على تكرار الحدث بنسب متفاوتة يقول ابن مالك(46).

فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ مَفْعُولٌ فِي كَثِيرَةٍ مِنْ فَاعِلٍ بَدَلِيلٍ
فَيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِيلٍ

وفي اللغة صيغ أخرى للمبالغة ذكرت ولم تكن شائعة في النصوص اللغوية كصيغة (فَعِيلٌ، مَفْعِيلٌ، فُعَلُهُ، فاعون) وغيرها(47).

وقد لاحظ النحاة الفروق الدلالية في الحدث بينهما وبقي لها ما لاسم الفاعل من حيث الزمن والعمل فالكوفيون لا يعملونها؛ لفوات الصيغة التي بها يشابه اسم الفاعل الفعل، ويرون المنصوب بعدها بفعل مقدر، أما البصريون فإنهم يعملونها(48).

وهو ما وضحه ابن الحاجب بقوله: " وقال البصريون: إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان ، و- أيضاً - فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل ، فلا تقتصر على الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل، ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة"(49).

ولهذا فالزمن من أوزان صيغة المبالغة مطلق والأكثر فيه أن يُفيد استمرار وقوع الحدث في الأزمنة الثلاثة ؛ لأن صيغ المبالغة تدلّ على الاتصاف بكثرة حدوث الحدث ، وذلك حسب السياق اللغوي الواردة فيه ، لأن المعنى الزمني للصيغ المشتقة لا يتحدد إلا من خلال سياق مرتبط بقرائن معينة، تساعد على تحديده؛ وجاءت للمستقبل في قول الرضي:

وَإِنِّي لَتَرَكَ الْمَطَالِبَ إِنْ نَأَى بِهَا قَدْرٌ أَوْ لَطَّ دُونِي حِجَابُهَا(50)

فجاءت صيغة المبالغة (ترآك) من الفعل (ترك) خبراً؛ لأن متصلاً بلام التوكيد التي دلت بموجب اتصالها بها على وقوع حدث (الترك) في المستقبل، وإن هذا الترك متوقف على أحداث أخرى حسب المعنى؛ أي: إني لتارك المطالب إن أبعدها القدر، أو ستر دوني حجابها.
وكذلك قوله:

فلا أنت نهاضٌ، إذا وقعدوا أبداً وصعّاداً إذا نزلوا(51)

فصيح المبالغة (نهاض، صعّاد) من الأفعال (نَهَضَ، صَعَدَ) دلت على نفي وقوع الحدث وهو النهوض والصعود في المستقبل، لوجود قرينة دالة على ذلك وهي (إذا) والظرف (أبداً) وهما يُفيدان المستقبل. أمّا قوله:

عقّاد ألوية الملوك على العلى جيلاً فجيلاً(52)

فـ (عقّاد) صيغة مبالغة من الفعل (عقد) وهنا دلت على استمرار وقوع الحدث في الأزمنة الثلاثة، دون تحديد؛ فهو يؤكد على اتصافه بهذه الصفة جيلاً بعد جيلٍ. وبناءً على ما تقدم يمكن القول: إن الصفات المشتقة قد تدلّ على الزمن وجهاته حسب السياق وما يرد فيه من قرائن لفظية ومعنوية، وبذلك تشترك مع الأفعال في هذه الخاصية.

الهوامش:

- (1) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ص90.
- (2) انظر: ترجمة في: تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للخطيب البغدادي (463هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 642/2، والكامل في التاريخ، ابن الأثير (630هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1987م، 91/8، وانباء الرّواة عن أنباء النحاة للقفطي (646هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة، (114/3)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان، 414/4.
- (3) انظر: معاني القرآن، الفراء (207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط3، 1983م، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، ص 241، وفي النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومين دار الرائد العربي، ط2، 1986، ص119..
- (4) الكتاب، أبو بشر عمرو عثمان بن فنبر المعروف بـ (سيبويه) (180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، 164/1.
- (5) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 2000م، 11/2.
- (6) الهداية في النحو، علي بن نايف الشحود، المجمع العلمي الإسلامي، دار منير، العراق، ط5، ص 105.
- (7) جامع الدروس العربية، مصطفى غلابيني، المكتبة العصرية، بيروت، 1983م، 178/1.
- (8) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، 1975م، 238/3.
- (9) المصدر السابق، 248/3.
- (10) المقتضب، أبو العباس المبرد (285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت-لبنان، 1963م، 149/4.
- (11) انظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، علي جابر المنصوري، جامعة بغداد، ط1، 1984م، ص65-66.
- (12) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1988م، 527/1.
- (13) شرح ابن عقيل، 110/2.
- (14) النحو الوافي، 254/3.
- (15) انظر: الزمن النحوي بين اللغة العربية، كمال رشيد، ص87.
- (16) ديوان الشريف الرضي، شرحه وعلق عليه الدكتور: محمود مصطفى خلوي، بيروت- لبنان، ط1، 1999م، 102/1.
- (17) المصدر السابق، 356/1.
- (18) المصدر نفسه، 344/1.
- (19) المصدر نفسه، 60/1.
- (20) المصدر نفسه، 149/1.
- (21) المصدر نفسه، 112/2.
- (22) قطر الندى، وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين، وعبد الحميد مكتبة السعادة، ط11، 1963م، ص390.

- (23) انظر: الاشتقاق، فؤاد جنانزري، مكتبة ناشيون لبنان، بيروت-لبنان، ط1، 2005م، ص108-110.
- (24) انظر: النحو العربي، إبراهيم بركات، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2007م، 523/3.
- (25) سورة هود، جزء من الآية 12.
- (26) الأشباه والنظائر، 190/2.
- (27) انظر: شرح التصريح على التوضيح، الأزهرين تحقيق: محمد باسل، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، 82/2.
- (28) انظر: همع الهوامع، السيوطي، 98/2.
- (29) الأصول في النحو، ابن السارج (3156هـ)، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط3، 1988م، 157/1.
- (30) شرح المفصل، 82/2.
- (31) المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، 1988م، 535/1.
- (32) شرح الكافية، 205/2.
- (33) المصدر السابق، 205/2.
- (34) انظر: النحو العربي، إبراهيم بركات، 535-529/3.
- (35) انظر: اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، محمد عبد الرحمن الريحاني، ص148.
- (36) الديوان، 247/2.
- (37) انظر: الكتاب، 108/1، والمقتضب، 119/2، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، 741/2.
- (38) شرح ابن عقيل، 121/2.
- (39) شرح المفصل، 80/6.
- (40) النحو الوافي، 264/3.
- (41) شرح الكافية، 204/2.
- (42) الديوان، 202/2.
- (43) المصدر السابق، 94/1.
- (44) المصدر نفسه، 149/1.
- (45) انظر: الكتاب، 110/1، والمقتضب، 113/2.
- (46) انظر: حاشية الخصري على شرح ابن عقيل: محمد الحضري (207هـ)، مطبعة البابلي الحلبي، القاهرة، 1940م، 26/2.
- (47) انظر: النحو العربي، 495/3.
- (48) انظر: الزمن النحوي في اللغة، كمال رشيد، ص89.
- (49) شرح الكافية، 202/2.
- (50) الديوان، 123/1.
- (51) المصدر السابق، 108/2.
- (52) المصدر نفسه، 170/2.